مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

صندوق تنمية العراق:
وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10-020
27 تموز/يوليو، 2010

SIGIR
مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص تقرير: المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق **10-020**

لماذا قام مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء هذه الدراسة

تم إنشاء صندوق تنمية العراق (DFI) في أيار/مايو من عام 2003 من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)، وتم الاعتراف به بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483. وكان ينبغي أن يتم استخدام أموال صندوق تنمية العراق بشفافية لصالح الشعب العراقي. وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو من عام 2004، تم تفويض الحكومة الأميركية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار. وقد قامت وزارة الدفاع بإدارة أموال صندوق تنمية العراق نيابة عن الحكومة الأميركية. وتم سحب ذلك التفويض اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر، 2007.

إن هدفنا من تقديم التقارير هو تحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع قد حددت، بشكل ملائم، أوجه صرف أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف قمنا، بشكل انتقائي، بمراجعة سجلات من ثماني منظمات تابعة لوزارة الدفاع كانت قد تلقت أموال صندوق تنمية العراق.

توصيات

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يقوم وزير الدفاع باتخاذ عدد من الإجراءات تتضمن تحديد إجراءات للمحاسبة والإبلاغ عن أموال غير أميركية في حالات طوارئ في المستقبل، وتعيين وكيل تنفيذي لإنشاء سياسة بشأن استخدام الأموال والإشراف عليها، ووضع أهداف مرحلية هامة لإصدار توجيهات بما يتفق مع توصياتنا بشأن صندوق التنمية العراق المعلنة في تشرين الأول/أكتوبر 2009 ، وتحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع ما تزال تحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق.

تعليقات الإدارة ورد التدقيق

تلقينا تعليقات من مكتب وكيل وزير الدفاع، (المراقب المالي)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي(USACE) ، والقيادة المركزية الأميركية بشأن مسودة هذا التقرير. وقد وافق المراقب المالي على توصيات التقرير. وقام وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي والقيادة المركزية الأميركية بتقديم تعليقات فنية قمنا بتناولها عند اللزوم.

27 تموز/يوليو، 2010

صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدراية

ما الذي وجده المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إن نقاط الضعف في إجراءات الرقابة المالية والإدارية جعلت وزارة الدفاع غير قادرة، بشكل ملائم، على تحديد أوجه صرف 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها من أجل أنشطة إعادة الإعمار في العراق. قد ظهر هذا الوضع لأن معظم منظمات وزارة الدفاع التي تتلقي أموال صندوق تنمية العراق لم تقم بإنشاء الحسابات المطلوبة لوزارة المالية، ولم يتم تعيين منظمة تابعة لوزارة الدفاع كوكيل تنفيذي لإدارة استخدام أموال صندوق تنمية العراق. إن الخلل في إجراءات الرقابة جعلت الأموال عرضة لاستخدامات غير ملائمة وخسارة غير مكتشفة.

وقد وضعت وزارة المالية توجيهات بشأن تحديد أوجه صرف الأموال التي لا تخص الحكومة الأميركية عندما تعمل وكالات أميركية بمثابة وصي على تلك الأموال، إلا أن وزارة الدفاع لم تنفذ التوجيهات في الوقت المناسب. والأهم من ذلك هو أن معظم منظمات وزارة الدفاع التي تلقت أموال صندوق تنمية العراق لم تتبع التوجيهات. وقد قامت منظمة واحدة فقط من هذه المنظمات بإنشاء الحساب المطلوب، ونتيجة لذلك ، لم يتم تحديد أوجه صرف 8.7 مليار دولار (96 ٪) من أموال صندوق تنمية العراق المُتاحة لوزارة الدفاع.

كما أوعزت توجيهات وزارة الدفاع للمنظمات التي حصلت على أموال صندوق تنمية العراق بتسوية جميع المعاملات قبل موعد صدور التوجيهات. ومع ذلك ، لم يتم إنجاز التسويات. ونظرا لعدم وجود سجلات وعدم وجود موظفين مطلعين على القرارات المالية والإدارية، فإنه لم يكن بإمكاننا تحديد السبب في عدم اتباع الإرشادات. ولأنه لم تتم تسوية الحسابات، فإنه يتعين على وزارة الدفاع الاعتماد على سجلات حسابات منظماتها لتحديد وضع أموال صندوق تنمية العراق. ويبين استعراضنا الانتقائي أن السجلات لم تكن كاملة دائماً. على سبيل المثال، لم تتمكن وزارة الدفاع من توفير توثيق لإثبات كيف أنفقت 2.6 مليار دولار.

وقد وجدنا كذلك اختلافات في ممارسات وزراة الدفاع في التعاقد ما أثر على إعادة أموال صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية، في حين أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومركز القوات الجوية للهندسة والبيئة (AFCEE) قد قامت بالتعاقد نيابة عن الحكومة الأميركية ما يؤدي إلى وجود إمكانية في أن تكون تلك الوكالات مسؤولة عن التسديد. ونتيجة لذلك، فإنه لم يكن بإمكان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي والقوات الجوية للامتياز البيئي إنهاء عقديهما وإعادة باقي أموال صندوق تنمية العرق عندما أوعزت الحكومة العراقية لوزارة الدفاع بفعل ذلك في نهاية عام 2007.

لقد ساهم عدم وجود الرقابة والتوجيه في استمرار منظمات وزارة الدفاع في الاحتفاظ بأموال صندوق تنمية العراق. وقد وجدنا منظمات بعقود مفتوحة تحتفظ بأموال، كما تنفق أموالاً في بعض الأحيان. ويحتفظ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وأحد المتعاقدين معه والقيادة المركزية للجيش الأميركي بحوالي 5.4 مليون دولار و28.9 مليون دولار، على التوالي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2009، أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن تقدِّم وزارة الدفاع توجيهاً لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي بشأن استخدام الأموال التي ما زال يحتفظ بها والتصرف بشكل نهائي بها. إلا أن وزارة الدفاع لم تقم بعد بإصدار التوجيهات، والأموال التي يحتفظ بها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي والقيادة المركزية للجيش الأميركي عرضة لأن يتم إنفاقها. وبينما قامت وزارة الدفاع باتخاذ خطوات لتقديم توجيهات بشأن عمليات يمكن أن تحدث في المستقبل، فإن هذه التوجيهات لا تغطي المحاسبة والإبلاغ عن الأموال كما حدث مع صندوق تنمية العراق في العراق.

ـــــ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

لمزيد من المعلومات، اتصل بالشؤون العامة لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على **(703) 428-1100** أو **PublicAffairs@sigir.mil**

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

27 تموز/يوليو، 2010

مذكرة إلى وزير الدفاع الأميركي

الموضوع: صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية (المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10-020)

إننا نقدم تقرير التدقيق هذا لاطلاعكم وللإفادة. ويناقش التقرير مسؤولية وزارة الدفاع عن الأموال المستلَمة من صندوق تنمية العراق. وقد أجرينا هذا التدقيق وفقاً لمسؤولياتنا القانونية الواردة في القانون العام 108-106، بصيغته المعدَّلة، والذي يدمج مهام ومسؤوليات المفتشين العامين بموجب قانون المفتش العام لعام 1978. وينص هذا القانون على عمليات تدقيق مستقلة وموضوعية لبرامج وعمليات تم تمويلها بمبالغ مخصصة أو تم توفيرها بطرق أخرى لإعادة إعمار العراق، وعلى توصيات بشأن سياسات ذات صلة ترمي إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية، ومنع وكشف الاحتيال وتبديد الأموال وسوء استخدامها. وقد تم إجراء هذا التدقيق بوصفة المشروع 1006أ.

وقد قام مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي والقيادة المركزية الأميركية، بتقديم تعليقات خطية بشأن مسودة هذا التقرير، وهذه التعليقات مدرجة في الملحق دَ. وقد أخذنا هذه التعليقات بالاعتبار عند إعداد هذا التقرير وتناولناها في هذا التقرير، عند اللزوم.

ونحن نقدِّر الكياسة التي تمت معاملة موظفينا بها. وللحصول على معلومات إضافية حول التقرير، يرجى الاتصال بـ ديفيد وارين، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق (703) 604-0982/ david.warren@sigir.mil أو بـ غلين فيربيش، مساعد النائب الرئيسي للمفتش العام لعمليات التدقيق، 1388-604 (703) / glenn.furbish@sigir.mil.

توقيع

ستوارت دبليو. براون، الإبن
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

نسخة كربونية لكل من: وزيرة الخارجية الأميركية
السفير الأميركي لدى العراق
وكيل وزارة الدفاع الأميركي (المراقب المالي)
مساعد وزير الجيش الأميركي (الإدارة المالية والمراقب المالي)
مساعد وزير البحرية الأميركي (الإدارة المالية والمراقب المالي)
قائد، القيادة المركزية الأميركية
قائد عام، القوات الأميركية- العراق
قائد عام، سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
مدير، مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة
وزير المالية الأميركي
مدير مكتب الإدارة والموازنة

400 آرمي نيفي درايف • آرلينغتون، فيرجينيا 22202

المحتويات

مقدمة **8**

معلومات أساسية 9

الهدف **12**

إجراءات وزارة الدفاع للرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق بحاجة إلى تحسين 13

وزارة الدفاع لم تقم بتحديد إجراءات الرقابة المالية المطلوبة لصندوق تنمية العراق

إجراءات وزارة الدفاع للرقابة الإدراية لصندوق تنمية العراق كانت غير كافية

تشريع الإدارة المالية في وزارة الدفاع بحاجة إلى توسيع

نتائج وتوصيات **24**

نتائج 24

توصيات 25

تعليقات الإدارة ورد التدقيق **26**

الملحق أ – النطاق والمنهجية **27**

الملحق ب – المختصرات **32**

الملحق ج – أعضاء فريق التدقيق **34**

الملحق د – تعليقات الإدارة **35**

الملحق هـ - مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال 46

صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10-020 27 تموز/يوليو، 2010

مقدمة

منذ كانون الثاني/يناير 2004، تلقت وزارة الدفاع حوالي 9.1 مليار دولار من صندوق تنمية العراق من أجل أنشطة إعادة الأعمار في العراق.[1] ويضم صندوق تنمية العراق أموالاً من مبيعات صادرات النفط، ومنتجات النفط، والغاز الطبيعي من العراق، وفائض الأموال من برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء، إضافة إلى أصول عراقية مجمدة. لقد تم إنشاء الصندوق في أيار/مايو من عام 2003 من قِبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة، وتم الاعتراف به بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483، والمؤرخ في 22 أيار/مايو، 2003. ويقضي القرار بأن يتم استخدام الأموال بشفافية من أجل: (1)الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، و(2) إعادة البناء الاقتصادي وإصلاح البنية التحتية في العراق، و(3) مواصلة نزع السلاح في العراق، و(4) تكلفة الإدارة المدنية العراقية، و(5) أغراض أخرى تعود بالفائدة على الشعب العراقي. وبعد أن تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو من عام 2004، تم تفويض الحكومة الأميركية من قِبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار إلى أن تمَ سحب ذلك التفويض اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر، 2007.

وكان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد قدَّم في وقت سابق تقريراً بشأن مواطن الضعف في تحديد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي المسؤولية أوجه صرف أموال صندوق تنمية العراق وعن مشاكل في إجراءات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأميركيتين من أجل تسهيل تسديد فواتير مشاريع صندوق تنمية العراق غير المدفوعة.[2]

([1] هذا الرقم يحدِّث معلومات تم ذكرها سابقاً في صندوق تنمية العراق: الحاجة إلى سياسة توجيهية لتعزيز مساءلة الصناديق التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 006-10، 29/10/2009.)

([2] المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 006-10 وعملية التسديد المستمر لفواتير صندوق تنمية العراق بحاجة إلى اهتمام، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 014-10، 27/04/2010.)

ويقدِّم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا التقرير حول تحديد وزارة الدفاع أوجه صرف أموال صندوق تنمية العراق بشكل عام.

معلومات أساسية

تم إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/مايو من عام 2003 للحكومة العراقية المؤقتة بعد غزو العراق. وقام مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بإدارة صندوق تنمية العراق في الفترة من أيار/مايو 2003 وحتى حزيران/يونيو 2004، وقد وصف التشريع 2 لسلطة الائتلاف المؤقتة، "صندوق تنمية العراق،" المسؤوليات عن إدارة صندوق تنمية العراق واستخدامه والمحاسبة وتدقيق حساباته. وكان قد تم إنشاء المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق من قِبل الأمم المتحدة لمراقبة وتدقيق حسابات استخدام صندوق تنمية العراق.[3] وقد أشارت تقارير التدقيق المستكملة للحكومة العراقية إلى أن وكالات الحكومة الأميركية لم تحتفظ بقاعدة بيانات كاملة ودقيقة لعقود إعادة الإعمار الممنوحة من قِبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

لقد تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو من عام 2004. وكانت الحكومة العراقية المؤقتة مسؤولة عن إدارة شؤون العراق إلى أن تم تشكيل حكومة دائمة في العراق في عام 2006. وفي حزيران/يونيو 2004، تم تحويل إدارة صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية، وتم تكليف وزير المالية العراقي بالمسؤولية عن إدارة صندوق تنمية العراق. وقام وزير المالية بإنشاء حسابين في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لأموال صندوق تنمية العراق: (1) حساب البنك المركزي العراقي (ويعرف كذلك باسم الحساب الرئيسي)، و(2) حساب صندوق تنمية العراق الفرعي (ويعرف كذلك باسم الحساب الثانوي). لقد كان الحساب الفرعي متاحاً لاستخدام وكالات الحكومة الأميركية، بموافقة الحكومة العراقية، في إدارة عقود صندوق تنمية العراق. ومنذ كانون الثاني/ يناير 2004، تلقى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ما يقارب 1.3 مليار دولار من الحساب الرئيسي لصندوق تنمية العراق، و 827.6 مليون دولار من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق من أجل أنشطة تعاقد للإغاثة وإعادة الإعمار في العراق.[4]

([3] لقد قام المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق عدة عمليات لتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق. والتقارير التي قمنا بمراجعتها مدرجة في الملحق أ.)

([4] كان الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق يشتمل كذلك على 2.1 مليار دولار إضافية كودائع بحلول نهاية عام 2004. لقد تم استخدام هذه الأموال من أجل التحويلات الإلكترونية إلى حسابات بنكية لمتعاقدين، وكذلك لفتح خطابات اعتماد في مؤسسات مالية لتسهيل تسديد دفعات في المستقبل على مشاريع تمت الموافقة عليها. وقد تضمنت هذه المشاريع عقوداً تديرها وكالات وزارة الدفاع)

إضافة إلى الأموال المقدَّمة من الحساب الرئيسي والحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق، فقد تلقت وزارة الدفاع أموال لصندوق تنمية العراق من ثلاثة مصادر أخرى. فعندما تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة، تم تحويل 6.6 مليار دولار من المراقب المالي لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى (JASG-C)، وهو منظمة تابعة لوزراة الدفاع، كان دورها، جزئياً، إدارة ومراقبة أموال صندوق تنمية العراق المحولة إليها من سلطة الائتلاف المؤقتة. لقد كان الغرض من بعض الأموال هو الدفع من أجل عقود إعادة إعمار قائمة، إلا أن أموالاً أخرى كانت متاحة من أجل عقود جديدة. وفي آذار/مارس 2008، تمت إعادة 24.5 مليون دولار من الأموال النقدية المتبقية إلى الحكومة العراقية، كما قدَّمت الحكومة العراقية المؤقتة 136.0 مليون دولار في عامي 2004 و2005 من البنك المركزي العراقي من أجل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. كما قدَّمت الحكومة العراقية في وقت لاحق 270.0 مليون دولار في عام 2008 من أجل تمويل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. إن جميع مصادر الأموال الخمسة مدرجة في الجدول 1.

الجدول 1: مصادر أموال صندوق تنمية العراق المتاحة لدى وزارة الدفاع منذ عام 2004 (بملايين الدولارات)

المبلغ	السنة التي تم فيها الاستلام	المصدر
1,274.8 دولار	2004	الحساب الرئيسي لصندوق تنمية العراق
827.6	2004	الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق
6,641.1	2004	أموال نقدية محولة من سلطة الائتلاف المؤقتة
136.0	2004-05	الحكومة العراقية المؤقتة
270.0	2008	الحكومة العراقية
9,149.5 دولار		الإجمالي

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات وزارة الدفاع اعتباراً من *10/06/2010*.

ومن حزيران/يونيو 2004 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2007، منح وزير المالية الصلاحية لوزارة الدفاع الأميركية لمراقبة الأداء وتأكيده، ولإقرار و/أو تسديد الدفعات، ومن ناحية أخرى إدارة العقود والمنح التي قدمتها والممولة من قِبل صندوق تنمية العراق. إضافة إلى فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى، فقد قمنا بتحديد خمس منظمات أخرى تابعة لوزراة الدفاع شاركت في هذه المسؤوليات: (1) مكتب المشاريع والعقود لدى الجيش الأميركي في العراق، و(2) سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، و(3) القيادة المركزية للجيش الأميركي، و(4) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، و(5) القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان،[5] و(6) مركز القوات الجوية للهندسة

والبيئة، و(7) إدارة البحرية.

([5] تضمنت القيادة المشتركة للعقود لدعم مسارح العمليات والتابعة للقيادة المركزية الأميركية أنشطة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان في 11 حزيران/يونيو، 2010. هذه القيادة الجديدة تُعرف عادة باسم قيادة العقود لدى القيادة المركزية الأميركية)

لقد كانت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان هي المنظمة الأخيرة التي كان لديها مثل هذه السلطة عندما انتهى الإشراف الأميركي على صندوق تنمية العراق؛ وبالرغم من ذلك، فإنها لم تتلق أبداً أموال صندوق تنمية العراق أو تقم بإدارتها. وبشكل خاص، وافق وزير المالية، في رسالة موجهة إلى قائد القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، على تمديد سلطة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان لإدارة عقود ممولة من قِبل صندوق تنمية العراق حتى 31 كانون الأول، 2007. في هذه الرسالة، ذكر وزير المالية على وجه الخصوص أنه لا ينبغي للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان منح أي عقود جديدة بعد ذلك التاريخ، ولا أن تجدد أو تمدد أي عقود ممنوحة سابقة. وأشار الوزير كذلك إلى أن جميع العقود يجب أن تكون قد استكملت بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، 2007، وأنه ينبغي تحويل الأموال المتبقية من الحساب الفرعي إلى الحساب الرئيسي. وقد أشار عمل سابق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى وجود مشاكل مع تحديد وزارة الدفاع لأوجه صرف أموال صندوق تنمية العراق، وقد أثار أسئلة بشأن ما إذا كان بإمكان وزارة الدفاع أن تحدد تماماً أموال صندوق تنمية العراق التي من المحتمل أنها متبقية في حساباته (أنظر الملحق أ للاطلاع على قائمة لهذه التقارير). لقد تجلت المخاطر المحتملة الناجمة عن عدم وجود إجراءات رقابة مالية وإدارية سليمة على مثل هذه الأنواع من الأموال في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الذي يتناول فيه أنشطة وكيل الدفع في إقليم وسط جنوب العراق.[6] وخلص التقرير إلى أن وكلاء الدفع ومدير حسابات صندوق تنمية العراق لم يتمكنوا بشكل ملائم من تحديد أوجه صرف أكثر من 96.6 مليون دولار نقداً وبإيصالات، أو إثبات صحتها. وبناء على ذلك، أجرى المفتش العام الخاص تحقيقاً جنائياً بشأن استخدام هذه الأموال والذي أسفر عن 8 إدانات لموظفي سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة الدفاع بتهم تلقي رشاوى، والاحتيال، وغسيل الأموال؛ و7.8 مليون دولار غرامات ومصادرات ودفع تعويضات.

الهدف

إن هدفنا من تقديم التقارير هو تحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع قد قامت بشكل ملائم بتحديد أوجه صرف الأموال التي تلقتها من صندوق تنمية العراق.

([6] مراقبة الأموال النقدية المقدَّمة إلى وسط جنوب العراق، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 006-05، 30/4/2005.)

وفي حين أنه كان بإمكاننا تحقيق الهدف من تدقيقنا، فقد كان عملنا محدوداً بسبب عدم وجود سجلات تحتفظ بها منظمات وزارة الدفاع التي تلقت أموال صندوق تنمية العراق. إضافة إلى ذلك، كنا غير قادرين على العثور على موظفين مطلعين على أنشطة صندوق تنمية العراق في الإطار الزمني للأعوام 2003-2005 عندما حدث الجزء الأكبر من أنشطة تعاقد صندوق تنمية العراق.

للاطلاع على مناقشة بشأن نطاق ومنهجية التدقيق، أنظر الملحق أ. وللحصول على قائمة الاختصارات، أنظر الملحق ب، وللاطلاع على أعضاء فريق التدقيق، أنظر المحلق ج، وللاطلاع على تعليقات الإدارة، أنظر المحلق دَ، وللاطلاع على مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال به، أنظر الملحق هـ

إجراءات وزارة الدفاع للرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق بحاجة إلى تحسين

إن نقاط الضعف في إجراءات الرقابة المالية والإدارية جعلت وزارة الدفاع غير قادرة بشكل ملائم على تحديد أوجه صرف 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها من أجل أنشطة إعادة الإعمار في العراق. وقد وضعت وزارة المالية توجيهات للمحاسبة بشأن تحديد أوجه صرف أموال لا تخص الحكومة الأميركية عندما تعمل وكالات أميركية بمثابة وصي على تلك الأموال، إلا أن وزارة الدفاع لم تضع التوجيهات في الوقت المناسب. والأهم من ذلك هو أنه عندما وضعت هذه التوجيهات لم يتم اتباعها. ولأنه لم يتم اتباع التوجيهات، فإنه يتعين على وزارة الدفاع الاعتماد على سجلات حسابات منظماتها لتحديد وضع أموال صندوق تنمية العراق. وتبين مرجعتنا الانتقائية أن السجلات لم تكن كاملة دائماً.

إضافة إلى ذلك، فإن وزارة الدفاع لم تقم بتعيين وكيل تنفيذي مسؤول عن وضع سياسة استخدام أموال صندوق تنمية العراق أو الإشراف عليها، ولم يتم نقل المعلومات الأساسية بشأن استخدام أموال صندوق تنمية العراق إلى المنظمات التي تلقت الأموال. وبدلاً من ذلك، تركت المنظمات لتتصرف بناء على تقديرها الخاص بشأن نُهج التعاقد، وقامت بعض المنظمات بكتابة عقود صندوق تنمية العراق بطريقة جعلت هناك إمكانية لتعرض الحكومة الأميركية، بدلاً من الحكومة العراقية، للمسؤولية. كما تواصل منظمات وزارة الدفاع الإبقاء على العقود مفتوحة وهي، في بعض الحالات، تحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق وتنفقها. وكان المفتش العام الخاص قد أوصى في وقت سابق أن تقوم وزارة الدفاع بتقديم توجيه بشأن استخدام الأموال المحتفظ بها من قِبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والتصرف بها بشكل نهائي. إلا أن وزارة الدفاع ما زالت لم تصدر التوجيهات. وكذلك، ما لم تقدم وزارة الدفاع، أو أي وكالات أخرى مسؤولة، التوجيهات وتتبعها في حالات يمكن حدوثها في المستقبل، فإنها لن تكون قادرة على تحديد أوجه صرف أموال مماثلة ما يجعلها عرضة لاستخدامات غير ملائمة وخسارة غير مكتشفة.

وزارة الدفاع لم تقم بتحديد إجراءات الرقابة المالية المطلوبة لصندوق تنمية العراق

لم تقم وزارة الدفاع بإنشاء حسابات صندوق إيداع داخل وزارة المالية لمبلغ 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار (حوالي 96%) من أموال صندوق تنمية العراق التي كانت تخضع لرقابتها. وفي الكتيب المالي للخزينة، المجلد 1، ينص الجزء 2، الفصل 1500، القسم 1535 – حسابات صناديق الإيداع – على أنه يتعين على قسم تقارير الموازنة لدائرة الإدارة المالية أن يقوم بإنشاء حسابات صندوق إيداع لوكالات من أجل تسجيل النقود التي لا تخص الحكومة الفدرالية. وتنص توجيهات الخزينة على أنه من أجل الحفاظ على المساءلة، فإنه يتعين على الوكالات إنشاء حسابات صناديق إيداع للاحتفاظ بأموال لا تخص الحكومة الأميركية، مثل تلك التي تكون من حكومة أجنبية أو من أجل الحصول على سلطات أو برامج قانونية فردية، والتي تعمل لها الحكومة الأميركية منفردة كمصرفي، أو كوكيل مالي، أو كوصي. إن هذه الحسابات، وهي وسيلة رئيسية لرقابة الإدراة المالية، تمكِّن الوكالات من المحافظة على المساءلة عن أموال لا تخص الحكومة الأميركية من خلال تتبع الالتزامات والنفقات على أساس شهري، تماماً كما يمكن أن تفعل مع أموال خصصتها الحكومة الأميركية. وبحسب موظف في الخزينة، فإن أموال صندوق تنمية العراق تخضع لهذا الشرط، وتعتبر كل وكالة تابعة للحكومة الأميركية وتمتلك أموال صندوق تنمية العراق مسؤولة، بالتشارو مع مكتب الإدارة والموازنة، عن طلب أن يتم إنشاء حساب صندوق إيداع.

وقد أصدر وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) توجيهات بإنشاء حسابات صندوق إيداع. إلا أن التوجيهات لم تصدر حتى كانون الأول/ديسمبر 2004، بعد ستة أشهر من جعل معظم أموال صندوق تنمية العراق متاحة لدى منظمات وزراة الدفاع من أجل إعادة الإعمار. وقد زوَّدت هذه التوجيهات مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي) بإيعاز بشأن إنشاء حساب صندوق إيداع وفقاً لكتيب الخزينة المالي، وأشار إلى أنه ينطبق على جميع الأطراف المعنية باستلام أصول صندوق تنمية العراق وإنفاقها وتحديد أوجه صرفها وتأمينها والإبلاغ عنها بعد الانتقال من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الحكومة العراقية المؤقتة. كما أوعزت التوجيهات إلى منظمات وزارة الدفاع بوضع وتنفيذ إجراءات لتسوية تعاملات صندوق تنمية العراق قبل كانون الأول/ديسمبر 2004.

من ناحية أخرى، قامت منظمة واحدة فقط من منظمات وزارة الدفاع بإنشاء حساب صندوق الإيداع المطلوب وقدَّمت تقارير عن أنشطته المالية الخاصة بصندوق تنمية العراق إلى وزارة المالية. فقد تلقت القيادة المركزية للجيش الأميركي ما مجموعه 136.0 مليون دولار من الحكومة العراقية المؤقتة، حيث تم تلقي المخصصات الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2004، من أجل استخدامها في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وفي ذلك الوقت، قامت القيادة المركزية للجيش الأميركي بإيداع المال في حساب صندوق إيداع وفقاً لتوجيه وزارة الدفاع. وفي وقت لاحق، في عام 2008، عندما زودت الحكومة العراقية بمبلغ 270.0 مليون دولار إضافية من أموال صندوق تنمية العراق من أجل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق، قامت القيادة المركزية للجيش الأميركي بإدارة الأموال على أنها خط موازنة مستقل في حساب صندوق الإيداع الأصلي.

وكنتيجة لذلك، فقد كانت القيادة المركزية للجيش الأميركي قادرة بسهولة على تزويدنا بوصف لالتزاماتها الخاصة بصندوق تنمية العراق، ونفقاتها والأرصدة المتبقية. ولم تكن باقي منظمات وزارة الدفاع قادرة بسهولة على توفير تلك المعلومات.

لقد وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن منظمات أخرى تابعة لوزراة الدفاع تمت مطالبتها بإنشاء حسابات صندوق إيداع مستقلة لم تقم بفعل ذلك. لقد كان من غير الواضح لماذا لم تقم بعض المنظمات، مثل فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى وإدارة البحرية، بإنشاء حسابات صندوق إيداع مستقلة، وبدلاً من ذلك استخدمت عمليات أخرى لتعقب أموال صندوق تنمية العراق. إن قدرتنا على تحديد هذا الأمر كانت محدودة بسبب عدم وجود موظفين على اطلاع بالموضوع وبالسجلات المحتفَظ بها من قبل هذه المنظمات. ولم نعثر على دليل على أن منظمات وزارة الدفاع قد قامت بتسوية تعاملاتها بشأن صندوق تنمية العراق قبل كانون الأول/ديسمبر 2004. وبناء على ذلك، فإن وزارة الدفاع غير متيقنة بشأن مبالغ تمويل صندوق تنمية العراق التي تم توفيرها لوزراة الدفاع، أو بشأن مبالغ تمويل صندوق تنمية العراق التي من الممكن أن تكون منظماتها محتفظة بها. لقد قمنا بمراجعة السجلات المتوفرة، بشكل انتقائي، من ثماني منظمات تابعة لوزارة الدفاع كانت قد تلقت أموال صندوق تنمية العراق، ووجدنا أن المعلومات لم تكن دائماً كاملة. على سبيل المثال:

خلال زيارتنا إلى العراق اجتمعنا مع موظفي فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى لمناقشة أنشطتهم التعاقدية بشأن صندوق تنمية العراق المتصلة بهذه الأموال. وقد أخبرنا الموظفون بأنهم لم يكونوا في العراق في ذلك الوقت، وبالتالي، لم يكونوا على اطلاع بأنشطة فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى. وقد زودنا الموظفون بنسخ إلكترونية لجميع ملفات صندوق تنمية العراق لدى فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى المحفوظة في العراق. وقد بينت مراجعتنا لهذه المعلومات أن 4.0 مليار دولار من أصل 6.6 مليار دولار نقداً التي تم تحويلها من سلطة الائتلاف المؤقتة كانت من أجل تسديد عقود إعادة إعمار قائمة تم تنفيذها من قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة. من ناحية أخرى، لم تبين السجلات الإلكترونية الطريقة التي تم بها إنفاق هذه الأموال. وقد قامت فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى بإعادة 24.5 مليون دولار نقداً في آذار/مارس 2008 إلى الحكومة العراقية. ولم نتمكن من تحديد أوجه صرف الـ 2.6 مليار دولار تقريباً من الأموال المتبقية التي تم توفيرها لفريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى - المراقب المالي من هذه السجلات.

كان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي هو المنظمة الوحيدة التابعة لوزارة الدفاع التي تلقت تحويلات تمويل مباشرة، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 2.1 مليار دولار، من حسابات صندوق تنمية العراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن موظفي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قد قاموا بتزويدنا بقوائم يتم إنشاؤها بواسطة الحاسوب تبين أنها تلقت ما مجموعه 2.4 بليون دولار كتمويل لصندوق تنمية العراق.[7] من ناحية أخرى، ولأنه لم يقم بإنشاء رمز حساب منفرد لصندوق

تنمية العراق، فقد عانى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي من صعوبة في عزل مبلغ تمويل صندوق تنمية العراق الذي تم توفيره له. وفي أعمال متابعة، زودنا سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بنسخ لجميع الوثائق الإلكترونية المتوفرة الخاصة بتحويل الأموال لدعم مبلغ التمويل الذي تلقته الوكالة مباشرة من حسابي صندوق تنمية العراق الرئيسي والفرعي. ولم نتمكن من خلال المعلومات المقدَّمة من تحديد أو إثبات مصدر مبلغ الـ 300.0 مليون دولار المتبقية التي ذكرت التقارير أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قد تلقاها. لقد حدثت الفجوة لأن السجلات قبل عام 2004، بما فيها الإيصالات النقدية لدعم أعمال إعادة الإعمار الأميركية المبكرة والتي تمت إجازتها من قِبل سلطة الائتلاف المؤقتة، لم تكن متاحة بسهولة.

لم يقم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بإنشاء حساب صندوق إيداع مستقل لتقديم تقرير عن وضعه الممول من قِبل صندوق تنمية العراق إلى وزارة المالية. وقد أخبرنا موظفو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأنهم اعتبروا أموال صندوق تنمية العراق على أنها دفعات مسبقة لأعمال إعادة الإعمار التي كانوا يخططون لها. ونتيجة لذلك، فقد قام سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بالجمع بين الأموال ومخصصات نظامية، بما فيها البناء العسكري والتشغيل والصيانة، بغرض تقديم تقارير عنها إلى وزارة المالية.

([7] المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 006-10)

تبين سجلات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بأنه اعتباراً من 1 حزيران/يونيو، 2005، كان لديه حوالي 15.0 مليون دولار على شكل أموال غير منفقة في صندوق تنمية العراق من أصل 368.1 مليون دولار إجمالي ما تلقاه من أموال صندوق تنمية العراق. وقد أخبرنا موظفو الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بأن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لم يمنح عقوداً بنفسه، وإنما قام بدلاً من ذلك بتوفير الأموال لقياداته التابعة لتنفيذ عقود صندوق تنمية العراق. ولم يكن لدى موظفي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق وقت قيامنا بالتدقيق معلومات أو سجلات تبين المصير النهائي لأموال صندوق تنمية العراق غير المُنفقَة. وقد أخبرنا الموظفين بأنه تم إدخال تزامات ونفقات صندوق تنمية العراق في نظام التمويل الموحد للجيش الأميركي الذي تحتفظ به الدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية.

إن الدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية مسؤولة عن تحديد وتنفيذ المتطلبات المالية والمحاسبية وأنظمتها ووظائفها لوزراة الدفاع. من ناحية أخرى، فقد أخبرنا موظفي الدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية بأنه لم يكن لديهم سجلاً عن تعاملات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق المعنية بصندوق تنمية العراق. ولم نتمكن من العثور على أي مكتب آخر في وزارة الدفاع يمكنه تزويدنا بمعلومات عن وضع هذه الأموال غير المنفقَة. وبناء على ذلك، لم نتمكن من تسوية التزامات ونفقات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لصندوق تنمية العراق.

كما أننا لم نتمكن من تحديد العملية والإجراءات التي استخدمتها إدارة البحرية لتعقب أموال صندوق تنمية العراق. ونظراً لأن معظم الأموال لم تكن في حسابات صندوق إيداع، فقد حاولنا تحديد ما يمكن أن تكون البحرية، إضافة إلى منظمات أخرى تابعة لوزراة الدفاع، قد تلقته من صندوق تمويل العراق من خلال الاستعلام من نظام إدارة إعادة إعمار العراق. وتوضح البيانات في ذلك النظام، الذي يجسد وضع مشاريع إعادة إعمار العراق، أن البحرية قد تلقت 29.2 مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق. في حين أننا عثرنا في العراق على العديد من العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، وقمنا بمراجعتها، الأمر الذي يؤكد أن البحرية كانت متورطة بأنشطة تعاقد خاصة بصندوق تنمية العراق. وقمنا بالاتصال بمكتب مساعد وزير البحرية (الإدارة المالية والمراقب المالي) إضافة إلى قيادة هندسة مرافق سلاح البحرية، وتم إخبارنا بأنه لم يكن لديهم معرفة بأنشطة التعاقد هذه الخاصة بصندوق تنمية العراق.

لقد اتصلنا بالدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية، ولكن لم يكن لديهم أي بيانات مالية بشأن أنشطة سلاح البحرية في التعاقد الخاص بصندوق تنمية العراق. ونظراً للمشاكل المرتبطة باكتمال ودقة البيانات في نظام إدارة إعادة إعمار العراق وعدم وجود سجلات مالية متاحة بسهولة، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق غير متيقن من ما إذا كان هذا يمثل المبلغ الإجمالي لدى سلاح البحرية من أنشطة التعاقد بشأن صندوق تنمية العراق.[8]

([8] لأغراض هذا التدقيق، قمنا باستخدام البيانات فقط لتحديد منظمات وزارة الدفاع التي ينبغي أن نتحدث إليها بشأن الأنشطة تعاقد محتملة لصندوق تنمية العراق في العراق. وقد كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد ذكر سابقاً أن البيانات في هذا النظام المؤتمت كانت غير متسقة وغير دقيقة وغير كاملة. أنظر الحاجة إلى خطة شاملة لتوجيه مستقبل نظام إدارة إعادة إعمار العراق، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 021-08، 26/07/2008.)

إجراءات وزارة الدفاع للرقابة الإدراية لصندوق تنمية العراق كانت غير كافية

لم تقم وزارة الدفاع بتعيين وكيل تنفيذي داخل وزارة الدفاع ليكون مسؤولاً عن إنشاء سياسة، والإشراف عليها، لاستخدام أموال صندوق تنمية العراق أو إجراءات رقابة عليها. كما لم يتم تحويل معلومات أساسية بشأن استخدام أموال صندوق تنمية العراق إلى جميع المنظمات التي تلقت أموالاً. ولم تقم وزارة الدفاع بإنشاء إجراءات رقابة إدارية للتأكد من ممارسات تعاقد متساوقة عند استخدام أموال صندوق تنمية العراق. وقد وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن بعض منظمات وزارة الدفاع عهدت بأموال صندوق تنمية العراق في عقود تحت إشراف الحكومة العراقية، في حين تعاقدت منظمات أخرى تحت إشراف الحكومة الأميركية. وقد سبب هذا مشاكل عندما أوعزت الحكومة العراقية بإنهاء عقود صندوق تنمية العراق في نهاية عام 2007. كما وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه نظراً لعدم وجود وكيل تنفيذي للإشراف على سياسات صندوق تنمية العراق داخل وزارة الدفاع، فإن بعض المنظمات لم تتلقَ معلومات تطلب منها إنهاء العقود وإعادة أموال صندوق تنمية العراق المتبقية. وتحتفظ على الأقل منظمتان ومقاول واحد بما يصل إلى 34.3 مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق. من ناحية أخرى، وكما نوقش سابقاً، فإنه لا يمكن أن يكون المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق متيقناً من المبلغ الإجمالي من أموال صندوق تنمية العراق المتبقية في حسابات منظمة وزارة الدفاع بسبب عدم وجود إجراءات رقابة مالية كافية.

إن وزارة الدفاع لم تقم بتقديم توجيهات بشأن منح عقود باستخدام أموال صندوق تنمية العراق. إن عدم وجود توجيهات للتعاقد بشأن إعادة الإعمار في العراق باستخدام أموال صندوق تنمية العراق قد ساهم في إدارة المنظمات لأنشطتها بشأن صندوق تنمية العراق بشكل مختلف. على سبيل المثال، اتبعت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان الممارسة المنفَّذة حسب المذكرة رقم 4 لسلطة الائتلاف المؤقتة، ومنحت عقوداً ممولة من قبل صندوق تنمية العراق تحت إشراف الحكومة العراقية بدلاً من الجكومة الأميركية. ومن خلال التعاقد بهذه الطريقة، لم تكن الحكومة الأميركية مسؤولة عن تسديد هذه العقود وتسويتها؛ وبدلاً من ذلك كانت الحكومة العراقية هي المسؤولة عنها. وقد مكَّن هذا الأمر القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان من إنهاء عقود صندوق تنمية العراق وعمل ترتيبات إعادة 24.5 مليون دولار من الأموال المتبقية نقداً والمحتفظ بها من قبل فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى، على الفور تقريباً بعد أن أوعزت الحكومة العراقية إليها بالقيام بذلك.

وبالمقابل، فقد قامت المنظمات المتعاقدة، مثل مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة، ومركز الهندسة في الجيش الأميركي، بمنح عقود ممولة من صندوق تنمية العراق بطريقة يمكن أن تجعل الحكومة الأميركية مسؤولة عن تسديد وتسوية العقود. هذه المنظمات أصدرت أوامر مهام بشأن العقود الأميركية القائمة في محاولة لتسريع وقت البدء بأعمال إعادة الإعمار. ويوجد لدى بعض المتعاقدين فواتير لصندوق تنمية العراق لم يتم تسديدها من قِبل الحكومة العراقية، وقد تمت إثارة تساؤلات من قِبل موظفي تعاقد داخل مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة بشأن ما إذا كان من الممكن أن تكون الحكومة الأميركية مسؤولة عن تسديد فواتير غير مدفوعة. علاوة على ذلك، ففي رد على استفسار من الكونغرس حول عقود صندوق تنمية العراق، ذكر مكتب الارتباط التشريعي في قوات سلاح الجو الأميركي، في رسالة مؤرخة في 12 شباط/فبراير، 2008، أن العقود الصادرة من قِبل مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة قد مُنحَت من خلال تفاهم مشترك على أن التسديد للعمل كان مدعوماً من قِبل سلطة نظام الشراء الفدرالي والحكومة الأميركية. وفضلاً عن ذلك، فقد أخبرنا موظفو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأنه إذا كان الأسلوب المفضّل للتعاقد هو بين الحكومة العراقية والمقاول، فإنه لم يتم إبلاغهم بهذا أبداً من قِبل أي منظمة في وزارة الدفاع. وبالرغم من ذلك، فإن النتيجة العملية لممارسات التعاقد هذه هي أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وأحد المتعاقدين معه، لا يزالان يحتفظان بما يصل إلى 5.4 مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق بعد حوالي سنتان ونصف من قيام الحكومة العراقية بالإيعاز بإعادتها.[9]

وبشكل مماثل، لم تقم وزارة الدفاع بتقديم توجيهات على نطاق الوزارة بشأن إنهاء العقود وإعادة الأموال إلى الحكومة العراقية. وقد ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأن وزارة الدفاع لم توعز إليهم أبداً بإنهاء عقود وإعادة أموال صندوق تنمية العراق المتبقية عندما انتهى التفويض الأميركي بإدارة صندوق تنمية العراق.

([9]) تشككت وكالة تدقيق العقود في وزارة الدفاع في 2.1 مليون دولار من أصل 202 مليون دولار يحتفظ بها مقاولو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي مسؤول عن تحديد ما إذا كان سينكر المطالبة ووالتصرف بشكل نهائي بالأموال المحتفظ بها من قِبل المقاولين. وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لم يتخذ قراره قبل موعد صدور هذا التقرير.)

وكان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قد أعاد 13.1 مليون دولار إلى الحكومة العراقية نتيجة للتحقيق الذي أجراه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وينتظر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي استكمال العديد من عمليات التدقيق قبل اتخاذ قرار بشأن إعادة 504 مليون دولار يحتفظ بها والمتعاقدين معه، بحسب موظف في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. كما ذكر موظفو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أنهم لم يتلقوا أبداً توجيهات من مراكز قيادة عليا يشير إلى أن أرصدة صندوق تنمية العراق المتبقية كان من المقرر أن تُعاد إلى الحكومة العراقية عند نهاية عام 2007، وأنه لا يجوز إجراء أنشطة تعاقد جديدة بشأن صندوق تنمية العراق بعد ذلك التاريخ.

في غياب التوجيهات، واصل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إنفاق أموال صندوق تنمية العراق. وتعهد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بمعظم رصيد صندوق تنمية العراق المتبقي من الـ 136.0 مليون دولار التي تلقاها في عامي 2004 و2005 بغرض استخدامها في مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وقام بإنفاقها. وتبين سجلات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر، 2007 كان لديه حوالي 10.1 مليون دولار في أموال صندوق تنمية العراق غير المتعهد بها من الـ 136.0 مليون دولار التي تلقاها في عامي 2004-05 لاستخدامها من أجل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والتي كان من الممكن إعادتها إلى الحكومة العراقية في حال أوعزت وزارة الدفا ع بفعل ذلك. من ناحية أخرى، خلص أحد موظفي مركز التمويل في الجيش الأميركي إلى أنه عندما قدَّمت الحكومة العراقية 270.0 مليون دولار إضافية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراق في 14 نيسان/إبريل، 2008، فإنه لم يعد من الضروري إعادة هذا التمويل المتبقي من التفويضات الأولية لصندوق تنمية العراق. ونتيجة لذلك، قام سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بتفويض البدء ببضعة مشاريع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في عامي 2008 و2009 وواصل إنفاق أمواله غير المتعهد بها من أموال عامي 2004-05. وقد بقي مبلغ 473.000 دولار فقط اعتباراً من 19 أيار/مايو، 2010.

علاوة على ذلك، بقي مبلغ 28.4 مليون دولار غير متعهد بها من الأموال التي تلقاها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في عام 2008. ولم تذكر مذكرة التفاهم التي تغطي تنفيذ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراق والإشراف عليه إذا كان يجب إعادة الأموال المتبقية إلى الحكومة العراقية، أو متى يجب إعادتها. من ناحية أخرى، وبسبب حقيقة أنه كان هناك نشاط بسيط في الآونة الأخيرة في هذا الحساب، فإننا نتساءل ما إذا كان يتعين على سلاح الهندسة في الجيش الأميركي الاحتفاظ بالأموال المتبقية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراق.

وما زالت وزارة الدفاع لم تقم بتقديم توجيهات بشأن إنهاء عقود صندوق تنمية العراق وإعادة الأموال إلى الحكومة العراقية. وكان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد أوصى في وقت سابق وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)/ المدير المالي بتقديم توجيه بشأن استخدام أموال صندوق تنمية العراق والتصرف بشكل النهائي بأموال الصندوق التي كان يحتفظ بها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وذلك لأن الحكومة العراقية سحبت التفويض الأميركي بإدارة أموال صندوق تنمية العراق اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر، 2007. [10] وقد وافق وكيل وزارة الدفاع على الإجراء وقدَّر أنه سيتم إنجازه بحلول كانون الثاني/يناير 2010. وبالرغم من ذلك، فإنه حتى إصدار هذا التقرير، ما تزال التوجيهات غير صادرة. ويعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأنه لحين قيام وزارة الدفاع بإصدار التوجيهات لمنظماتها لإيقاف التعهد بأموال صندوق تنمية العراق وإنفاقها، فإن الأموال المحتفظ بها من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي والقيادة المركزية للجيش الأميركي معرضة لخطر إنفاقها بدون تفويض ملائم من الحكومة العراقية.

تشريع الإدارة المالية في وزارة الدفاع بحاجة إلى توسيع

في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، قامت وزارة الدفاع بصياغة فصل جديد في تشريع الإدارة المالية لديها بشأن إدارة الأموال والممتلكات المكتسبة والمُصادرة واستخدامها وتحديد أوجه التصرف بها خلال عمليات الطوارئ لضمان الشفافية والمساءلة لهذه الأصول. [11] من ناحية أخرى، فإن الفصل الجديد لا يغطي محاسبة وإعداد التقارير لأموال من خارج الحكومة الأميركية مثل صندوق تنمية العراق. وخلال لقائنا الختامي مع مكتب وزير الدفاع (المراقب المالي)، أقرّ الموظفون بالحاجة إلى إجراءات لتحديد أوجه صرف أموال لا تخص الحكومة الأميركية، التي يتم توفيرها لوزارة الدفاع من أجل عمليات يمكن حدوثها في المستقبل لمنع استخدامات غير ملائمة للأموال لردع وكشف الخسارة، وإعداد التقارير عنها.

([10] المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 006-10)

([11] تشريع الإدارة المالية لوزارة الدفاع، المجلد 12، الفصل 29، إدارة الأموال والممتلكات المكتسبة والمُصادرة واستخدامها وتحديد أوجه التصرف بها خلال عمليات الطوارئ. كان للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيقاً قائماً للأصول العراقية المُصادرة والمكتسبة، وسيقوم بالإبلاغ عن نتائج هذا التدقيق في وقت لاحق من هذا العام.)

نتائج وتوصيات

نتائج

إن نقاط الضعف في إجراءات الرقابة المالية والإدارية لوزارة الدفاع جعلتها غير قادرة بشكل ملائم على تحديد أوجه صرف 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها من أجل أنشطة إعادة الإعمار في العراق. قد ظهر هذا الوضع لأن معظم منظمات وزارة الدفاع التي تتلقى أموال صندوق تنمية العراق لم تقم بإنشاء الحسابات المطلوبة لوزارة المالية أو تسوية حسابات صندوق تنمية العراق كما هو مطلوب من قِبل وزارة الدفاع. وقد قامت منظمة واحدة فقط من هذه المنظمات بإنشاء الحساب المطلوب. إن وزارة الدفاع لا يمكنها أن تبين بسهولة وبشكل كامل التزاماتها ونفقاتها والأرصدة المتبقية المرتبطة بصندوق تنمية العراق. إن الخلل في إجراءات الرقابة جعلت الأموال عرضة لاستخدامات غير ملائمة وخسارة غير مكتشفة.

علاوة على ذلك، لم يتم تعيين منظمة من منظمات وزارة الدفاع كوكيل تنفيذي لإدارة استخدام أموال صندوق تنمية العراق. هذا الوضع ساهم في عدم وجود توجيهات في الوقت المناسب وكافية بشأن استخدام أموال صندوق تنمية العراق وإعادتها إلى الحكومة العراقية. وساهمت الاختلافات في ممارسات التعاقد في عدم قدرة وزارة الدفاع على الالتزام بإيعاز الحكومة العراقية في إنهاء عقود وإعادة أموال صندوق تنمية العراق. ولا يزال لدى منظمات وزارة الدفاع عقود مفتوحة، وفي بعض الحالات، تحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق وتنفقها.

في حين اتخذت وزارة الدفاع بعض الخطوات لتقديم توجيهات بشأن استخدام أموال لا تخص الحكومة الأميركية في عمليات طوارئ في المستقبل، فإن التوجيهات لا تغطي تحديد أوجه الصرف والإبلاغ عن الأموال كما حدث مع صندوق تنمية العراق في العراق. وإلى أن تقوم بتقديم هذه التوجيهات، فإن وزارة الدفاع وغيرها من الوكالات المسؤولة لن تكون قادرة بشكل ملائم على تحديد أوجه صرف أموال مماثلة في حالات يمكن حدوثها في المستقبل.

أخيراً، لم تقم وزارة الدفاع بإصدار توجيهات، كما أوصينا في تشرين الأول/أكتوبر 2009، بشأن استخدام أموال صندوق تنمية العراق والتصرف بشكل نهائي بالمتبقي منها. ولحين قيامها بذلك، فإن هذه الأموال معرضة لخطر إنفاقها.

توصيات

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن يقوم وزير الدفاع بالإيعاز إلى:

وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) بتحديث تشريع الإدارة المالية لتحديد إجراءات للمحاسبة والإبلاغ عن جميع الأموال التي لا تخص الحكومة الأميركية والتي يتم توفيرها لمنظمات وزارة الدفاع من أجل استخدامها في عمليات طوارئ في المستقبل. وينبغي أن تتضمن هذه التوجيهات كذلك تعيين وكيل تنفيذي داخل وزارة الدفاع ليكون مسؤولاً عن إنشاء سياسة بشأن استخدام هذه الأموال، والإشراف عليها.

وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) لإنشاء أهداف مرحلية محددة لإصدار توجيه متساوق مع توصياتنا في تشرين الأول 2009.

وزراء الخدمات والقائد، والقيادة المركزية الأميركية لتحدد مبلغ أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها المنظمات الخاصة بكل منهم، وما إذا كانت ما تزال تحتفظ بأي من هذه الأموال. وكحد أدنى، فإن هذه المنظمات سوف تشتمل على: (1) فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى، و(2) مكتب المشاريع والعقود التابع للجيش الأميركي في العراق، و(3) سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، و(4) القيادة المركزية للجيش الأميركي، و(5) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، و(6) القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، و(7) مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة، و(8) إدارة البحرية.

تعليقات الإدارة ورد التدقيق

قدَّم وكيل وزير الدفاع، (المراقب المالي)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والقيادة المركزية الأميركية تعليقات خطية. وقد وافق نائب المدير المالي على توصياتنا وحدد إجراءات معينة خطط لاتخاذها، وذكر أن جميع الإجراءات سوف تكون قد استكملت بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الإجراءات المحددة، إذا تم تنفيذها كما هو مقرر، سوف تعالج مخاوف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

وقد قدّم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والقيادة المركزية الأميركية تعليقات فنية. وذكر كل منهما أنه كان مهتماً ببيان مسودة التقرير الذي يفيد بأن وزارة الدفاع كانت غير قادرة على تحديد أوجه صرف 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها من أجل أنشطة إعادة الإعمار في العراق. وأشار سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إلى أنه كان قارداً على توفير معلومات عن 2.0 مليار دولار لصندوق تنمية العراق كان قد حصل عليها، وذكرت القيادة المركزية الأميركية أن عدم وجود حساب صندوق إيداع لا يؤدي إلى انعدام المساءلة بشأن جميع الأموال التي تلقتها وزارة الدفاع. وبناء على هذه التعليقات، فقد جعلنا بياننا واضحاً في ذكر أن وزارة الدفاع لم تقم، بشكل ملائم، بإنشاء حسابات صندوق الإيداع المطلوبة في وزارة المالية لمبلغ 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار كانت قد حصلت عليها.

وقد قدّم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والقيادة المركزية الأميركية تعليقات فنية أخرى تناولها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حيثما كان ذلك ملائماً.

الملحق أ – النطاق والمنهجية

النطاق والمنهجية

في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مشروع 1006أ كجزء من سلسلته من عمليات التدقيق بشأن صندوق تنمية العراق. إن الهدف من تقديم تقاريرنا هو تحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع تحدد بشكل ملائم أوجه صرف الأموال التي تتلقاها من صندوق تنمية العراق. وتم إجراء هذا التدقيق بموجب سلطة القانون العام 108-106، بصيغته المعدَّلة، والذي يضم كذلك واجبات ومسؤوليات المفتشين العامين بموجب قانون عام 1978. وقد قام المفتش العام الخاص بممارسة عمله ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر 2009 وحتى حزيران/يونيو 2010 في الولايات المتحدة والعراق.

وفي حين كنا قاردين على تحقيق الهدف من تدقيقنا، فإن عملنا كان محدوداً لعدم وجود سجلات محتفظ بها لدى منظمات وزارة الدفاع التي تلقت أموال صندوق تنمية العراق. إضافة إلى ذلك، كنا غير قادرين أن نجد موظفين لديهم معرفة بأنشطة صندوق تنمية العراق في الإطار الزمني الواقع بين 2003-2005 عندما حدث القسم الأكبر من أنشطة التعاقد لصندوق تنمية العراق.

ولتحديد منظمات وزارة الدفاع التي شاركت في أنشطة صندوق تنمية العراق للتعاقد في العراق، فقد اعتمدنا على معلومات واردة في نظام إدارة إعادة إعمار العراق كنقطة انطلاق. وكان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد ذكر في وقت سابق أن بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق كانت تعاني من عدم وجود الاتساق والدقة والاكتمال.[12] من ناحية أخرى، ولأغراض هذا التدقيق، فقد استخدمنا البيانات في المقام الأول لتحديد منظمات وزارة الدفاع التي ربما تكون قد تلقت أموال صندوق تنمية العراق من أجل استخدامها في أنشطة إعادة الإعمار. إضافة إلى ذلك، قمنا، بشكل انتقائي، بمراجعة سجلات لثماني منظمات تابعة لوزراة الدفاع كنا قد قمنا بتحديدها على أنها تتلقى أموال صندوق تنمية العراق. وقمنا بتفحص تلك السجلات لتقييم اكتمالها ودقتها.

([12] هناك حاجة إلى خطة شاملة لتوجيه نظام إدارة إعادة إعمار العراق في المستقبل، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 021-08، 26/07/2008)

ولتقييم كفاية إجراءات الرقابة المالية على أموال صندوق تنمية العراق، قمنا بمراجعة السجلات المالية واجتمعنا مع موظفين من وزارة المالية؛ ومكتب وزير الدفاع (المراقب المالي)؛ ومساعد وزير الجيش الأميركي (الإدارة المالية والمراقب المالي)؛ وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ميلينغتون، ولاية تينيسي. كما قمنا بمراجعة السجلات المالية خلال زياراتنا الميدانية إلى الدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية في روما، ونيويورك، وإنديانابوليس، وإنديانا، إضافة إلى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. إضافة إلى ذلك، قمنا، بمراجعة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق السابق، وتقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة، وتقارير أخرى تتناول مدى كفاية إجراءات الرقابة المالية على صندوق تنمية العراق.

ومحاولة منا لتحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع ما تزال تحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق، قمنا بمراجعة وثائق واجتمعنا مع موظفين من مكتب الإدارة والموازنة؛ ووزارة الخارجية؛ ووزارة المالية؛ ومكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)؛ ومساعد وزير الجيش الأميركي (الإدارة المالية والمراقب المالي)؛ ومكتب موازنة الجيش الأميركي؛ والقيادة المركزية للجيش الأميركي؛ وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي؛ وإدارة البحرية؛ ومركز القوات الجوية للهندسة والبيئة. وفي العراق، قمنا بمراجعة ملفات صندوق تنمية العراق واجتمعنا مع موظفين من القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق؛ وفريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى؛ وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

لقد تم إجراء التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها عموماً. وهذه المعايير تتطلب أن يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوضع خطة التدقيق وإجرائه للحصول على أدلة كافية وملائمة لتوفير أساس معقول لنتائج بحثنا واستقصاءاتنا بناء على أهدافنا من التدقيق. ويعتقد المفتش العام الخاص أن الأدلة التي تم الحصول عليها توفر أساساً معقولاً لنتائج بحثنا واستقصاءاتنا بناء على أهدافنا من التدقيق.

استخدام بيانات مُعالجة بالحاسوب

لتحديد مبلغ تمويل صندوق تنمية العراق الذي تلقته منظمات وزارة الدفاع، قمنا بمراجعة مجموعة متنوعة من التقارير تم إنشاؤها بواسطة الحاسوب. على سبيل المثال، قمنا بمراجعة قوائم تم إنشاؤها بواسطة الحاسوب لودائع ومدفوعات من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، وتقارير عن وضع الصندوق تم إعدادها من قِبل الدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية، ولوائح جدولية تم إنشاؤها بواسطة الحاسوب ومقدّمة من قِبل فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى. وحيثما كانت السجلات متوفرة، قمنا بإعادة فحص وتدقيق هذه السجلات باستخدام بيانات مُعالجة بالحاسوب للتأكد من دقة البيانات المُستردَة من النظم الحاسوبية. على سبيل المثال، قارنا الأرصدة في سجلات تم إنشاؤها بواسطة الدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية بمعلومات مماثلة واردة في سجلات وزارة المالية. وكما ورد طوال هذا التقرير،

فإن السجلات التاريخية الشاملة التي تصف تاريخ تمويل صندوق تنمية العراق ووضعه الحالي لم تكن متوفرة عموماً. من ناحية أخرى، قمنا بدراسة البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسوب والمقدَّمة والمجمّعة من قبل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، بما في ذلك تلك البيانات الواردة في نظام إدارة إعادة إعمار العراق، لتكون موثوقة بشكل كافٍ للأغراض المُستخدمة من أجلها في هذا التدقيق.

إجراءات الرقابة الداخلية

بإجراء هذا التدقيق، قمنا بمراجعة إجراءات الرقابة الإدارية والمالية الداخلية لوزارة الدفاع من أجل إدارة صندوق تنمية العراق. وكجزء رئيسي من إجراءات الرقابة هذه، قمنا بمراجعة الكتيب المالي لوزارة المالية الذي يتناول المتطلبات اللازمة لإنشاء حسابات صندوق إيداع للوكالات لتسجيل الأموال التي لا تخص الحكومة الفدرالية. كما راجعنا تشريع الإدارة المالية، وتقارير أخرى بشأن توجيهات وزارة الدفاع ووضع الصندوق، وأجرينا مناقشات مع مسؤولين رئيسيين للوصول إلى فهم لإجراءات الرقابة الداخلية التي تنظِّم استخدام أموال صندوق تنمية العراق. كما بحثنا في التعليقات والاستنتاجات الواردة في تقارير تدقيق مستقلة تتعلق بمدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية لوزارة الدفاع على صندوق تنمية العراق. إن التقارير التي قمنا بمراجعتها مدرجة أدناه. وقد قدمنا نتائج مراجعتنا لإجراءات الرقابة الداخلية في هذا التقرير حيثما كان ذلك ملائماً.

تقارير تدقيق ذات صلة

قمنا بمراجعة تقارير التدقيق القابلة للاستعمال التالية والصادرة عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ووزارة الدفاع، ووكالة تدقيق العقود الدفاعية، ووكالة التدقيق في الجيش الأميركي، والمجلس الدولي للمشورة والرقابة، ومجلس النواب الأميركي.

المفتش العام الخاص لإعادة لإعمار العراق

عملية تسديد الفواتير المستمر لصندوق تنمية العراق بحاجة إلى اهتمام، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 014-10، 27/04/2010.

صندوق تنمية العراق: الحاجة إلى توجيهات سياسة لتعزيز المساءلة لأموال يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10-006، 29/10/2009.

الحاجة إلى خطة شاملة لتوجيه نظام إدارة إعادة إعمار العراق في المستقبل، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 08-021، 26/07/2008.

دليل على أموال نقدية لصندوق تنمية العراق في حيازة فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 08-021، 13/03/2008.

إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة البرامج والمشاريع، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 03/2007.

متابعة لتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن صندوق تنمية العراق، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 06-036، 29/01/2007.

إدارة صندوق الحكومة العراقية المؤقتة، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 06-031، 27/10/2005.

إعادة إعمار العراق: دروس في التعاقد والشراء، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 07/2006.

إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 05-008، 30/04/2005.

مراقبة الأموال النقدية المقدمة إلى الجنوب الأوسط في العراق، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 05-006، 30/04/2005.

إجراءات رقابة إدارة الأموال النقدية للمراقب المالي لسلطة الائتلاف المؤقتة على صندوق تنمية العراق، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 04-009، 28/07/2004.

وزارة الدفاع

إجراءات الرقابة الداخلية على المدفوعات المنفَّذة في العراق والكويت ومصر، وزارة الدفاع، المفتش العام، التقرير رقم D-2008-098، 22/05/2008.

وكالة تدقيق العقود الدفاعية

وكالة تدقيق العقود الدفاعية، تقرير تدقيق رقم 4261-2010/05/18، 2009W17900003.

وكالة التدقيق في الجيش الأميركي

تحديد أوجه التصرف بالأصول المصادرة وأرصدة صندوق تنمية العراق، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي، تقرير تدقيق: A-2008-0109-FFM، 22/05/2008.

المجلس الدولي للمشورة والرقابة

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية، عن السنة المنتهية في *31* كانون الأول/ ديسمبر *2007*، تقرير مدقق حسابات مستقل، إيرنست ويونغ، 12/06/2008.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية، عن السنة المنتهية في *31* كانون الأول/ ديسمبر *2006*، تقرير مدقق حسابات مستقل، إيرنست ويونغ، 05/07/2007.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية، للفترة من *1* تموز/يوليو *2005* إلى *31* كانون الأول/ديسمبر *2005*، تقرير مدقق حسابات مستقل، إيرنست ويونغ، 13/09/2006.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية، للفترة من *1* كانون الثاني/يناير *2005* إلى *30* حزيران/يونيو *2004*، تقرير مدقق حسابات مستقل، كيه بي إم جي، 29/09/2005.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية، للفترة من *29* حزيران/يونيو *2004* إلى *31* كانون الأول/ديسمبر *2004*، تقرير مدقق حسابات مستقل، كيه بي إم جي، 06/04/2005.

مجلس النواب الأميركي

إعادة إعمار العراق: سوء الإدارة الأميركية لصندوق تنمية العراق، مجلس النواب الأميركي، لجنة الإصلاح الحكومي- موظفو الأقليات، قسم التحقيقات الخاصة، 06/2005.

الملحق ب – المختصرات

المختصر	الوصف
AFCEE	مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة
ARCENT	القيادة المركزية للجيش الأميركي
CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
DFI	صندوق تنمية العراق
DoD	وزارة الدفاع الأميركية
GOI	الحكومة العراقية
I-CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراق
JASG-C	فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى
JCC-I/A	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
MNC-I	الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
USACE	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

الملحق ج – أعضاء فريق التدقيق

تم إعداد هذا التقرير وإجراء التدقيق تحت إشراف ديفيد آر. وارين، مساعد المفتش العام للتدقيق، مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ومن بين أعضاء طاقم الموظفين الذين أجروا التدقيق وساهموا في التقرير:

بينجامين إتش. كومفورت

إم. غلين كنوبفل

جيسون جي. فينير

إل. مايكل ويلش

الملحق د – تعليقات الإدارة

مكتب وكيل وزارة الدفاع
1100 ديفينس بنتاغون
واشنطن، العاصمة 20301 1100

21 تموز/يوليو 2010
المراقب المالي

مذكرة لمساعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن التدقيق

الموضوع: تعليقات على مسودة تقرير التدقيق، "صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية"
(المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 020-10)

هذه المذكرة ترسل رد وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) على موضوع مسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، المؤرخة 7 تموز/ يوليو 2010. مرفق نسخة من هذا الرد.

إننا نقدر منحنا فرصة للتعليق على مسودة تقرير التدقيق. نقطة الاتصال الخاصة بطاقم موظفيّ هي الآنسة أودري كلارك. ويمكن الاتصال بها على الرقم 703-602-0370 أو على Audrey.clarck@osd.mil.

مارك إي. إيستون
نائب المدير المالي

المرفق:
كما هو مذكور

مسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق- المؤرخة 7 تموز/يوليو، 2010

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 020-10
"صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدراية"

مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)
تعليقات مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) على توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن يقوم وزير الدفاع بتوجيه:

التوصية 1: وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) تحديث تشريع المالية لوزارة الدفاع لتحديد إجراءات المحاسبة والإبلاغ عن جميع الأموال التي لا تخص الحكومة الأميركية والتي يتم توفيرها لمنظمات وزارة الدفاع من أجل عمليات يمكن حدوثها في المستقبل. وينبغي أن تشتمل هذه التوجيهات كذلك تعيين وكيل تنفيذي داخل وزارة الدفاع ليكون مسؤولاً عن إنشاء سياسة بشأن استخدام هذه الأموال والإشراف عليها.

رد وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي): موافق. سوف يتعاون وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) مع مكتب وزير الدفاع (الشراء، والتكنولوجيا، والإمدادات اللوجيستية)، وسياسة مكتب وزير الدفاع، ومكتب المستشار العام (المالي)، والدائرة المالية والمحاسبة الدفاعية لتحديث تشريع المالية لوزارة الدفاع لتحديد إجراءات المحاسبة والإبلاغ عن جميع الأموال التي لا تخص الحكومة الأميركية والتي يتم توفيرها لمنظمات وزارة الدفاع. كما سيتضمن التوجيه متطلبات لتعيين وكيل تنفيذي داخل وزارة الدفاع ليكون مسؤولاً عن إنشاء سياسة بشأن استخدام هذه الأموال والإشراف عليها. موعد الانتهاء المقدَّر هو تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

التوصية 2: يجب على وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) إنشاء أهداف مرحلية معينة لإصدار توجيه متساوق مع توصياتنا في تشرين الأول/أكتوبر 2009.

رد وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي): موافق. سيقوم نائب المدير المالي بإصدار مذكرة سياسة إلى عناصر وزارة الدفاع متساوقة مع التوصيات المقدَّمة من تدقيق "صندوق تنمية العراق: الحاجة إلى توجيه سياسة لتعزيز المساءلة بالنسبة لأموال سلاح الهندسة في الجيش الأميركي" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2009. ووفقاً لما هو موصى به، فإن مذكرة السياسة يجب أن تحتوي على توجيهات بشأن: (1) استخدام أموال صندوق تنمية العراق التي تحتفظ بها عناصر

وزارة الدفاع و/أو المتعاقدين معهم والتصرف بها بشكل نهائي؛ و(2) ما إذا كان يمكن استخدام أموال صندوق تنمية العراق لدفع النفقات الداخلية والعامة المصاحبة لعقود صندوق تنمية العراق؛ و(3) كيف ينبغي التعامل مع الفوائد التي يمكن أن يكون قد تم كسبها من قبل عدة مقاولين على الدفعات غير المسموح بها. إضافة إلى ذلك، سياسة لتعزيز المساءلة بالنسبة لأموال سلاح الهندسة في الجيش الأميركي" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2009. ووفقاً لما هو موصى به، فإن مذكرة السياسة يجب أن تحتوي على توجيه بشأن: (1) استخدام أموال صندوق تنمية العراق التي تحتفظ بها عناصر وزارة الدفاع و/أو المتعاقدين معهم والتخلص النهائي منها؛ و(2) ما إذا كان يمكن استخدام أموال صندوق تنمية العراق لدفع النفقات الداخلية والعامة المصاحبة لعقود صندوق تنمية العراق؛ و(3) كيف ينبغي التعامل مع الفوائد التي يمكن أن يكون قد تم كسبها من قِبل عدة مقاولين على الدفعات غير المسموح بها. إضافة إلى ذلك، فإن مذكرة السياسة سوف تتضمن متطلب أن يقوم العناصر بتحديد مبلغ أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها المنظمات الخاصة بكل منهم، وما إذا كانت هي و/ أو المتعاقدين معها ما تزال تحتفظ بأي أموال لصندوق تنمية العراق، كما هو موصى به في هذا التدقيق. موعد الانتهاء المقدَّر هو أيلول/ سبتمبر 2010.

التوصية 3: يجب على وزراء الخدمات والقائد، والقيادة المركزية الأميركية أن تحدد مبلغ أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها المنظمات الخاصة بكل منهم، وما إذا كانت ما تزال تحتفظ بأي من هذه الأموال. وكحد أدنى، فإن هذه المنظمات سوف تتضمن: (1) فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى، و(2) مكتب المشاريع والعقود في الجيش الأميركي في العراق، و(3) سلاح الهندسة في الجيش، و(4) القيادة المركزية للجيش الأميركي، و(5) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، و(6) مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة، و(8) إدارة البحرية الأميركية.

رد وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي): موافق. سيقوم نائب المدير المالي بإصدار مذكرة (طلب بيانات) إلى جميع عناصر وزارة الدفاع لإدراج وزراء الخدمات والقائد والقيادة المركزية الأميركية لتحديد مبلغ أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها المنظمات الخاصة بكل منهم، وما إذا كانت ما تزال تحتفظ بالأموال المتبقية. موعد الانتهاء المقدَّر هو أيلول/ سبتمبر 2010.

مسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق- المؤرخة 7 تموز/يوليو 2010
تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 020-10
صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية

تعليقات القيادة المركزية الأميركية
على مسودة التقرير

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وزير الدفاع بتوجيه:

التوصية 3، (الصفحة 11 من مسودة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق)
يجب على وزراء الخدمات والقائد، والقيادة المركزية الأميركية أن تحدد مبلغ أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها المنظمات الخاصة بكل منهم، وما إذا كانت ما تزال تحتفظ بأي من هذه الأموال. وكحد أدنى، فإن هذه المنظمات سوف تتضمن: (1) فريق الدعم المشترك للمنطقة الوسطى، و(2) مكتب المشاريع والعقود في الجيش الأميركي في العراق، و(3) سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، و(4) القيادة المركزية للجيش الأميركي، و(5) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، و(6) القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، و(7) مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة، و(8) إدارة البحرية الأميركية.

القوات الأميركية في العراق: توافق القوات الأميركية في العراق جزئياً على المعلومات المقدَّمة في هذا التقرير.

تعليقات عامة على التقرير

(يو) الصفحة 5. تذكر الجملة الأولى: "**إن نقاط الضعف في إجراءات الرقابة المالية والإدارية تجعل وزارة الدفاع غير قادرة بشكل ملائم على تحديد أوجه صرف 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها من أجل أنشطة إعادة الإعمار في العراق.**" إن هذا تشويه للحقائق المقصود منها دعم هذه النتائج. ويدعم التقرير هذا التأكيد من خلال ذكر: "**لم تقم وزارة الدفاع بإنشاء حسابات صندوق إيداع داخل وزارة المالية لمبلغ 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي كانت تخضع لرقابتها.**" إن حقيقة أن حسابات الإيداع لم يتم إنشاؤها لا تفسر على كون 8.7 مليار دولار غير خاضعة للمساءلة. ومن المحتمل أنه قد تمت أرشفة الوثائق التي من شأنها أن تحدد أوجه صرف جزء كبير من الـ 8.7 مليار دولار في مكان ما في الولايات المتحدة. وكما تمت الإشارة في الجدول 1، الصفحة 3 من التقرير، فإن مبلغ الـ 8.7 مليار دولار بكامله والمدرج على أنه لم يتم تحديد أوجه صرفه قد تم تلقيه من قِبل وكالات وزارة الدفاع في عام 2004. وبدون متطلبات قانونية بتخزين وثائق مالية لأكثر من عام واحد من التنفيذ في مكتب التنفيذ، فإنه من

المرجح أن كثير من الوثائق التي تحدد أوجه إنفاق الـ 8.7 مليار دولار، قد تم إرسالها إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في فورت ماكفرسون في ولاية جورجيا، أو إلى مكان آخر بغرض الأرشفة.

(يو) التوصية باستبدال الجملة الأولى من الصفحة 5، والصفحة 11 والجملة الأولى من صفحة الملخص غير المرقَّمة بما يلي: **"لم تقم وزارة الدفاع بإنشاء حسابات صندوق إيداع داخل وزارة المالية لمبلغ 8.7 مليار دولار من أصل 9.1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي كانت تخضع لرقابتها. ونتيجة لذلك، فإن محاولة تحديد أوجه صرف الـ 8.7 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق الخاضعة لرقابة وزارة الدفاع سيتطلب جهود استرجاع أرشيفية كبيرة."**

إعداد: **جون روب** **ميجور، الجيش الأميركي** **القوات الأميركية في العراق، الرقم التسلسلي للوثيقة (DSN):)** **2527-485-318**	**موافق عليه من قِبل:** **بول تشامبرلين** **كولونيل، الجيش الأميركي** **مدير، القوات الأميركية في العراق جيه8** **21 تموز/يوليو 2010**

المركز الرئيسي
قيادة التعاقد في القيادة المركزية
بغداد، العراق
إيه بي أو إيه إي 09342

20 تموز/يوليو 2010
سي3- سي أو إس

مذكرة للتسجيل

الموضوع: سي تي – (0708-003) مسودة تقرير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة تنمية العراق 020-10، وصندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية – إس جيه إس 20100709147

هذه المذكرة هي رد على سي تي – (0708-003) مسودة تقرير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة تنمية العراق 020-10، وصندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية.

تناقش مسودة التقرير مساءلة وزارة الدفاع عن الأموال التي تلقتها من صندوق تنمية العراق.

يطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تعليقات على التوصية أ3 في مسودة التقرير. وتذكر التوصية أنه يتعين على وزراء الخدمات والقائد، والقيادة المركزية الأميركية أن يحددوا مبلغ أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها المنظمات الخاصة بكل منهم، وما إذا كانت ما تزال تحتفظ بأي من هذه الأموال.

وفقاً لتقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، فإن قيادة التعاقد للقيادة المركزية الأميركية (سي^3) كانت الأخيرة في الحصول على تفويض بالقيام بكل من تأكيد أداء العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، وإدارتها. في حين أن سي^3 كانت آخر من حصل على مثل هذا التفويض عندما انتهى الإشراف الأميركي على صندوق تنمية العراق، فإن سي^3 لم تتلق أبداً أي أموال صندوق تنمية العراق أو تقم بإدارتها.

نقطة الاتصال هو الليوتينانت كولونيل ويليام كانالي، William.canaley@iraq.centcom.mil، الرقم التسلسلي للوثيقة 4095-485-318.

غريغوري إف. ستروه
كابتن، إس سي، يو إس إن
رئيس الموظفين

وزارة الجيش
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
441 جي ستريت، نورث ويست
واشنطن، العاصمة 20314-1000

رد على
لعناية

سيرم – إف

مذكرة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الموضوع: رد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي على 020-10 – صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة المالية والإدارية

يقدِّر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي منحه الفرصة لمراجعة مسودة التقرير والتعليق عليها.

نظراً لأن التوصيات كانت موجهة إلى وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)، ووزراء الخدمات والقيادة المركزية الأميركية، فإن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لا يقدم رداً على التوصيات. من ناحية أخرى، فإن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لديه عدد من التعليقات بشأن لغة معينة في التقرير حيث يوجد حذوفات أو تشويهات.

يجب توضيح أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قد قدَّم معلومات مفصلة عن أكثر من بليوني دولار لصندوق تنمية العراق كان قد تلقاها. وأي فروقات في المبالغ النهائية تعود إلى أموال لم يتم تحديدها بشكل ملائم، وإلى كون وثائق الدعم قد تم حفظها من قِبل سلطة الائتلاف المؤقتة في المرحلة الأولى.

إن أموال صندوق تنمية العراق المتبقية والتي يحتفظ بها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي هي لأننا ننتظر عمليات تدقيق وكالة تدقيق العقود الدفاعية للعقود لتحديد ما إذا كانت الأموال مستحقة للحكومة من المقاولين أم العكس. ويعتقد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأنه سيكون من غير الملائم إعادة هذه الأموال قبل استكمال عمليات تدقيق وكالة تدقيق العقود الدفاعية للعقود.

إن نقطة الاتصال بي بشأن هذه التعليقات هي جون ديلي (202-761-5844).

عن القائد

ويزلي سي. ميلر
مدير إدارة الموارد

الملحق هـ - مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال به

فيما يتعلق بالخطط والبرامج والعمليات الأميركية لإعادة الإعمار في العراق، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقدِّم باستقلالية وموضوعية: إشراف ومراجعة من خلال عمليات تدقيق وتفتيش وتحقيق شاملة تقديم المشورة والتوصيات بشأن السياسات لتعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية ردع المخالفات من خلال منع وكشف الاحتيال والهدر والإساءة تقديم معلومات وتحليلات إلى وزير الخارجية، ووزير الدفاع، والكونغرس، والشعب الأميركي من خلال تقارير فصلية	مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
للحصول على نسخ من وثائق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بدون أي تكلفة، اذهب إلى الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (www.sigir.mil)	الحصول على نسخ من تقارير وشهادات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
ساعد في منع الاحتيال والهدر والإساءة من خلال الإبلاغ عن أنشطة مشبوهة أو غير قانونية على الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: الموقع الإلكتروني: www.sigir.mil/ submit_fraud.html هاتف: 703-602-4063 الرقم المجاني: 866-301-2003	للإبلاغ عن احتيال أو هدر أو إساءة في برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق

هيليل وينبيرغ مساعد المفتش العام لشؤون الكونغرس العنوان البريدي: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 400 آرمي نيفي درايف/ Army 400 Navy Drive آرلينغتون، فيرجينيا Arlington, VA 22202-4704 هاتف:0368-604-703 البريد الإلكتروني: hillel.weinberg@sigir. mil	شؤون الكونغرس

الشؤون العامةديبورا هوران

مدير الشؤون العامة

العنوان البريدي: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

400 آرمي نيفي درايف/ Army Navy Drive 400

آرلينغتون، فيرجينيا Arlington, VA 22202-4704

هاتف:1217-428-703

فاكس:0817-428-703

البريد الإلكتروني: HYPERLINK

"mailto:PublicAffairs@sigir.mil"PublicAffairs@sigir.mil